وافقت خلال اجتماعها امس على منح الاقتراحات برغبة أولوية للانتهاء منها

«التعليمية»: مشروع قانون الجامعات الحكومية بحاجة إلى بعض التعديلات

وافقت اللجنة التعليمية خلال اجتماعها امس على منح الاقتراحات برغبة أولوية للانتهاء منها وإنجازها وإحالتها إلى مجلس الأمة للتصويت عليها، وأرجأت مناقشة موضوع الوظائف الإشرافية حتى حضور وزير التربية وزير التعليم العالي د. حامد العازمي.

وقال رئيس اللجنة النائب د. عودة الرويعي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن بعض المقترحات التي تمت مناقشتها تضمنت فتح فروع للجامعات والكليات وتوفير رعاية صباحية ومسائية لأصحاب الاحتياجات الخاصة.

ومن ضمن هذه المقترحات أيضا دعم الطلبة المبتعثين للدراسة في الخارج على نفقتهم الخاصة وتوفير البيئة المناسبة لهم داخل وخارج الكويت وتشجيع المتميزين علميا ودعم مرافقيهم من أولياء الأمور على حساب الدولة.

وأشار الرويعي إلى أن اللجنة ناقشت تسمية بعض المدارس والمرافق التربوية والتعليمية بأسماء من خدم وقدم إسهامات جليلة للكويت، لافتا إلى أن بعض الاقتراحات تمت الموافقة عليها وأحيلت للمجلس، وأجلت بعضها ورفض القليل منها لأخطاء في الصياغة أو عدم الوضوح

■ الرويعي: تأجيل قضية الوظائف الإشرافية لحين حضور وزير التربية

اجتماع اللجنة التعليمية

■ ما يهم اللجنة هو الإنجاز وإصلاح الوضع في «التربية» والاستقرار في الجسم الأكاديمي

■ المعالجة إن تمت بالطرق السابقة نفسها فإن الأزمات ستظل موجودة
■ الإشادة بالوزير والاستبشار بالخير في وجوده لا يعنيان أنه محصن
■ مقبلون على تعديلات عدة سوف تكون جاذبة للطالب الكويتي

وأوضح أنه بالنسبة لقضية الوظائف الإشرافية فإن اللجنة أجلت مناقشتها لحين حضور وزير التربية معتبرا أن الوزارة لم تنصف المستحقين لها بالوزارة ما أدى إلى وجود تظلمات في هذا الأمر كما وردت إلى اللجنة شكاوى عدة من المعلمين والمعلمات.

واعتبر الرويعي ان قضية الابتعاث والقبول والشفافية في التعيين مواضيع مهمة ستتم مناقشتها مع الوزير، مشددا على حرص اللجنة على عدم الاصطدام معه من أجل حل الملفات العالقة.

وأكد أن ما يهم اللجنة هو الإنجاز وإصلاح الوضع في وزارة التربية والاستقرار في الجسم التعليمي والأكاديمي، معتبرا أن المعالجة إن تمت بالطرق السابقة نفسها فإن الأزمات ستظل موجودة.

وأشاد الرويعي بوزير التربية مطالبا بمنحه الفرصة لحل مشاكل وزارته.

وأكد أن الإشادة بالوزير والاستبشار بالخير في وجوده لا يعنيان أنه محصن مشيرا إلى اننا مقبلون على تعديلات عدة سوف تكون جاذبة للطالب الكويتي لكي يكون المستقبل التعليمي لطلبتنا أفضل.

وجدد الرويعي رفضه التام لاختيار القدرات الذي لا يخدم العملية التربوية، لافتا إلى أن هذا الموضوع سوف يناقش مع وزير التربية لما له من مثالب.

وأكد أن اختبار القدرات يجب أن يكون للطلبة المتميزين الذين يتم قبولهم في الجامعة ليكون هناك تنافس وقبول فيما بينهم وحتى لا يحدث تسرب من جامعة الكويت، مشيرا إلى أن من لا يتم قبوله يفترض أن يبتعث داخليا وتتحمل الدولة تكاليف دراسته.

وأشار إلى أن اللجنة تناولت دور الاخصائي النفسي والاجتماعي وأكدت ضرورة التدرج الوظيفي ودور التقنيات التربوية لتعزيز هذا الدور تكنولوجيا وأيضا معلمي المكتبات والتوجه نحو إدارة المكتبات إلكترونيا لكي يتمتعوا بحقوقهم كافة التي يتمتع بها نظراؤهم.

وقال الرويعي إن المشروع المقدم من الحكومة بشأن الجامعات الحكومية رغم إقراره الا أنه بحاجة إلى بعض التعديلات وإعادة نظر مثل عدم وجود مجلس أعلى للجامعات والاعتماد الأكاديمي والهيكل التنظيمي كي ينطبق القانون على الجامعات الثلاث وهي (الكويت وصباح الأحمد وجابر) بالإضافة لأي جامعات أخرى ويرتب آلية عملها.

من جهة أخرى تمنى الرويعي للنائب ثامر السويط أن ينعم الله عليه بالشفاء العاجل ويرجعه لأهله وللوطن سالما معافى ليمارس دورة النيابي على أكمل وجه مع النواب الغائبين عن المجلس

ناقشت عددًا من الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها

«المالية»: مؤشرات إيجابية بشأن «مكافآت العسكريين» .. وتعديلات على «قواعد الحوكمة»

ناقشت اللجنة المالية والاقتصادية خلال اجتماعها امس عددًا من الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها منها اقتراح اعتماد قوائم الحوكمة في المؤسسات الحكومية بحضور ممثلي ديوان المحاسبة ومسؤولين عن الأمانة العامة للتخطيط والتنمية.

وأكد مقرر اللجنة النائب صالح عاشور في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة ان الحوكمة من القضايا المهمة والتي تفرض نفسها على العمل الحكومي والإداري وكذلك مجلس الأمة.

وأشار إلى اعتماد الدول المتقدمة كافة ومنها الدول الخليجية لقواعد الحوكمة في مؤسساتهم الحكومية، ولم تعتمدها الحكومة الكويتية إلى الآن إلا في بعض قطاعاتها، لافتا إلى أن ممثلي ديوان المحاسبة والأمانة العامة للتخطيط طلبوا مهلة اسبوعين للرد نظرًا لوجود تداخل في بعض الاختصاصات.

وأشار إلى أن هناك بعض التعديلات على مواد مقترح قانون الحوكمة وبالأخص المادة الرابعة المتعلقة بديوان المحاسبة والمادة الخامسة المتعلقة بالمجلس الأعلى للتخطيط إضافة إلى عدم وجود آلية واضحة ولذلك تم التأجيل.

ولفت عاشور إلى أن الحكومة هي الجهة المسؤولة عن وضع قواعد الحوكمة ومؤشرات أداء التنمية وقياساتها في مؤسساتها، ولكنها لم تفعل هذه المعايير في القياس والأداء، مشددًا على أهمية الدور الكبير لديوان المحاسبة في ذلك.

وبين أن اللجنة سوف تجتمع مع مسؤولي ديوان المحاسبة وأمانة التخطيط في بداية شهر فبراير المقبل كي تتمكن من إنجاز تقريرها النهائي وإحالته إلى المجلس للتصويت عليه.

من جهة أخرى قال عاشور إن اللجنة طلبت استعجال موضوع مكافآت العسكريين بعد فتح باب ما يستجد من أعمال في اللجنة مشيرًا إلى أن المؤشرات إيجابية بشأن موافقة الحكومة على هذا القانون والانتهاء من هذه المشكلة التي تجاوزت ٩ سنوات.

وأوضح عاشور أن اللجنة طلبت مناقشة مشروع قانون غرفة التجارة ودعوة مسؤولي الغرفة للوقوف على هذا المشروع وتقديم تقرير مستعجل للمجلس مؤكدًا أن من أولويات (المالية) وضع تعديلات على هذا القانون لتدرج على جدول أعمال المجلس والتصويت عليها.

من أجتماع اللجنة المالية

بعد توجه الكثير من الموظفين للاستقالة والتقاعد الاختياري

الدمخي يسأل الرشيدي عن أسباب ضعف الرضا الوظيفي في القطاع النفطي

أعلن النائب د.عادل الدمخي عن تقديمه سؤالا برلمانيا إلى وزير النفط وزير الكهرباء والماء بخيت الرشيدي عن أسباب الضعف في مستويات الرضا الوظيفي في قطاع النفط، وتوجه الكثير من الموظفين للاستقالة والتقاعد الاختياري.

ونص السؤال على ما يلي:

يعتبر القطاع النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي من أهم قطاعات العمل باعتباره مسؤولا عن إدارة أهم مورد لذلك تحرص شركات النفط بدول مجلس التعاون الخليجي على تميزها عن قطاعات العمل الأخرى وكذلك المنافسة فيما بينها من حيث المزايا التي تمنح للموظفين سواء المادية والصحية والاجتماعية والمعنوية بما يؤدي إلى استقطاب القوى العاملة المتميزة والمحافظة عليها ورفع مستويات الرضا الوظيفي وينعكس ذلك في رفع الكفاءة في الأداء وبالتالي تحقيق أعلى مستويات الانتاجية والتطوير.

إلا أن المؤسسة والشركات التابعة اتخذت نهجا في تقليص الهياكل التنظيمية وإلغاء العديد من الوظائف بما يتناقى مع سياسة الدولة في التوسع في الصناعة النفطية وفتح فرص عمل جديدة لاستيعاب العمالة الوطنية وكذلك تضييق فرص الترقي للموظفين المتميزين.

وكذلك التقليل من المزايا التي كان يتميز بها القطاع النفطي وقد أدى ذلك إلى وجود ضعف في مستويات الرضا الوظيفي في السنوات الأخيرة بل توجه الكثير من الموظفين للاستقالة والتقاعد الاختياري مقارنة بالسنوات الماضية ما يشكل مؤشرا سيئا لفقدان العديد من الخبرات الوطنية الفنية والإدارية.

لذا يرجى تزويدي بما يلي:

1 – هل تم قياس مستويات الرضا الوظيفي في مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة خلال السنتين الماضيتين؟ وهل تمت دراسة النتائج وإيجاد وسائل علاج الخلل؟

يرجى تزويدي بنسخة من النتائج لآخر دراسة للرضا الوظيفي للمؤسسة والشركات التابعة، كل على حدة، مع تحديد تاريخ تنفيذها، وكذلك

عادل الدمخي

نسخة أخرى للدراسة نفسها قبل خمس سنوات من تلك الدراسة مع تزويدي بجدول مقارنة حول بيان الاختلاف في النتائج بين الدراستين.

2 – كم عدد الموظفين المستقيلين (كويتي/غير كويتي) في المؤسسة والشركات التابعة خلال السنوات الخمس الماضية ؟ وكم عدد الموظفين الكويتيين المتقاعدين تقاعدا اختياريا / إجباريا خلال السنوات الخمس الماضية ؟ هل تم بحث أسباب ارتفاع الاستقالة والتقاعد ؟ وهل تم اتخاذ الخطوات اللازمة لتفاديها ؟

يرجى تزويدي بجدول حول أعداد المتقاعدين والمستقيلين خلال السنوات العشر الماضية لاستخلاص نسبة التغير في الزيادة.

3 – كم عدد الوظائف التي تم إلغاؤها ضمن الهياكل التنظيمية للمؤسسة وشركاتها التابعة خلال السنوات الخمس الماضية ؟ وما أسباب إلغائها ؟ وما الآلية الإدارية والخطوات لاعتماد قرار إلغائها ؟ وهل تم إعداد دراسة قبل اتخاذ تلك القرارات ؟ وما المنصب الإداري للمسؤول المخول لإلغاء الوظائف بالمؤسسة والشركات التابعة؟ وما تأثير إلغاء تلك الوظائف على فرص الترقي للموظفين ؟ وما الوظائف البديلة لأصحاب تلك الوظائف؟

يرجى تزويدي بجدول تفصيلي حسب الشركة مبين فيه أسماء الوظائف.

4 – هل تحرص المؤسسة والشركات النفطية على عمل دراسات دورية لقياس وتقييم أدائها بشكل عام ونظام العمل بقطاع الموارد البشرية بشكل خاص مقارنة مع الشركات الخليجية والعالمية (Benchmarking)؟

يرجى تزويدي بنتائج آخر دراسة مقارنة مع الشركات النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بالرواتب (موظف جامعي مبتدئ – رئيس قسم – مدير إدارة) وكذلك جميع المميزات الممنوحة للموظفين

كما أعلن النائب د.عادل الدمخي عن تقديمه سؤالا برلمانيا إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل هند الصبيح عن الخطوات المتبعة لإدخال البضائع للعرض في الجمعيات التعاونية وما إذا كانت الوزارة قد تلقت شكاوى من الموردين حول تفشي رشاوى لإدخال البضائع.

ونص السؤال على ما يلي:

تتميز أسواق دولة الكويت بانتشار الجمعيات التعاونية في مناطق الدولة حيث وجدت لمساهمة المواطنين وتوفير أفضل أنواع السلع بأسعار مناسبة.

وقد بدأ تأسيس الجمعيات التعاونية في بداية الستينيات من القرن الماضي وكان لها الدور الكبير في خدمة السكان والمشاركة في جزء من الاستثمار.

إلا أنه في السنوات الأخيرة للأسف الشديد تفشت ظاهرة الرشاوى والفساد في بعض الجمعيات التعاونية وهو ما لم تعهده دولة الكويت منذ زمن بعيد، كما أصبح من الصعوبة إدخال أي بضاعة للعرض في الأسواق المركزية لبعض الجمعيات من دون تقديم الرشاوى.

لذا يرجى تزويدي بما يلي:

1 – ما الآلية والخطوات المتبعة لإدخال البضائع للعرض في الجمعيات التعاونية؟

2 –هل تلقت الوزارة شكاوى من التجار الموردين حول تفشي الرشاوى؟

يرجى تزويدي بتقرير حول تلك الشكاوى

3 – ما الإجراءات التي اتخذت لمنع استمرار تلك الظاهرة؟

4 – من هي الجهة المنوط بها المتابعة والرقابة المسبقة والرقابة التالية في تلقي وعرض البضائع في الجمعيات التعاونية ؟ وما مسؤولياتها وصلاحياتها

يضم أجهزة مختصة وممثلي المجتمع المدني ويقدم توصياته إلى مجلسي الوزراء والأمة

الدلال يقترح تشكيل فريق لبحث تعزيز وضع الكويت في المؤشرات الدولية

أعلن النائب محمد الدلال عن تقديمه اقتراحا برغبة بتشكيل فريق مختص يعنى ببحث المؤشرات الدولية ونتائجها وأسباب القصور القائم في النظام التشريعي والإداري في الدولة.

وجاء في مقدمة الاقتراح ما يلي: تعد المؤشرات الدولية في قياس مدى تقدم الكويت في تعزيز الحوكمة أو مواجهة الفساد أو تعزيز التنافسية أو بيان حال الحريات العامة وحقوق الإنسان وغيرها من المؤشرات الدولية من المؤشرات المهمة جدا وقد بينت العديد من تلك المؤشرات وجود تراجع كبير لدولة الكويت في المؤشرات الدولية وضعف في الأداء العام لمؤسسات الدولة في مواجهة الفساد أو تفعيل الحوكمة المؤسساتية أو خلق بيئة تنافسية للعمل والاستثمار والتجارة كما تشهد عدد من تلك المؤشرات تراجعا في تطبيقات الحريات العامة وعلى الرغم من الجهود الحكومية المبذولة في هذا الشأن منذ سنوات إلا أنها لم تحقق المطلوب في رفع درجة الكويت في العديد من تلك المؤشرات وبالتالي تراجع المرتبة الحضارية والتقدمية.

ونص الاقتراح على الآتي:

قيام الحكومة بتشكيل فريق مختص من الجهات المختصة ويشرك فيه المجتمع المدني يعنى ببحث المؤشرات الدولية ونتائجها وأسباب القصور القائم في النظام التشريعي والإداري في الدولة وبتولى الفريق المختص بحثها مع المنظمات الدولية المختصة بإصدار تلك المؤشرات وبحث صور العلاج بما يعزز وضع دولة الكويت في المؤشرات الدولية واقتراح التوصيات ومتابعة تنفيذها مع الجهات المختصة.

– يقترح أن يضم الفريق عددا من الأجهزة المختصة في الدولة وعددا من ممثلي مؤسسات المجتمع المدني (ديوان المحاسبة – المجلس الأعلى للتخطيط – هيئة مكافحة الفساد – جهاز متابعة الأداء الحكومي – اللجنة الوطنية للتنافسية– جمعية الشفافية الكويتية – الجمعية الاقتصادية الكويتية، الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان، الجمعية الكويتية للمقومات الأساسية لحقوق الإنسان، شخصيات مختصة).

– يقوم الفريق بإعداد تقرير يقدم إلى كل من مجلس الوزراء ومجلس الأمة مرفقا به توصيات الفريق في هذا الشأن ويقدم التقرير بشكل دوري وينشر للعامة وذلك لضمان فاعلية في تعزيز وضع دولة الكويت في المؤشرات الدولية.

محمد الدلال

وما يترتب على ذلك من المبيت بالخنادق ومخالطة الضباط والجنود من الرجال

هايف يسأل وزير الأوقاف عن رأي «الفتوى» في التحاق المرأة بالجيش

أعلن النائب محمد هايف عن توجيهه سؤالا برلمانيا إلى وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية د. فهد العفاسي عن رأي إدارة الفتوى في التحاق المرأة الكويتية (جبراً أو طوعا) بالجيش.

ونص السؤال على الآتي:

حرص الإسلام على بيان وحماية حقوق الإنسان بصورة عامة وحقوق المرأة خاصة، فقد منح التشريع الإسلامي المرأة حقوقا كثيرة تحقق إقامة النظام الاجتماعي على أساس يضمن استقراره.

وطالب هايف إفادته بما يلي:

1 – ما رأي إدارة الفتوى في التحاق المرأة الكويتية – (جبرا أو طوعا) – بالجيش وإخضاعها للتدريب الميداني والمبيت في المعسكرات والمرابطة على الحدود أو التمركز بالجُزر والعمل على متن القطع البحرية المقاتلة لمدد طويلة أو قصيرة ومع ما يترتب على ذلك من المبيت بالخنادق والمهاجع ومخالطة الضباط والجنود من الرجال وتعريضها للوقوع بالأسر ؟